انفتاح الدِّلالة في النص القرآني الشريف:

وجهٌ من وجوه الإعجاز المعجِب

مهدي عرار*

تقديم

لما كانتْ مُعجزةُ كلِّ نبيّ ممّا شاعَ عندَ قومَه، ولما كانَ أهلُ الجاهليّةِ أهلَ لَدَدٍ وفصاحةٍ –لما كانَ ذلك كذلك– نَزلَ القرآنُ بلسانٍ عربيّ مُبينٍ على سبيلِ التحدّي والإعجازِ، فَأفْحمَ الخصومَ، وأفضى ببعضِهم إلى التقريرِ بأنّ علية طُلاوةً، وأنّ له حلاوةً، وأنّ أعلاه مثمرٌ، وأنّ أسفلَه مُغدقٌ، وما هو بقولِ بشرٍ، والحقّ أنّ استشرافَ البواعثِ التي أذنتْ بهذا التقريرِ منْ رجلٍ ينتسبُ إلى أولئك الذين يمتلكونَ ناصيةَ اللغةِ، والملكةَ البيانيّةَ المعْجِبة، يُفضي إلى المكْثِ في تلمُّسِ وجوهِ إعجازِه، وفي هذه الورقةِ محاولةٌ للكشفِ عن مَلْحَظٍ دِلاليٍّ جزئيّ ارتضيتُ له اسمَ "انفتاح الدِّلالة"، وليس المقْصِد المتعيّنُ مِن هذه التسميةِ التأويلَ، بلْ تعدّدُ المعاني في السياقِ الواحدِ وتضافرُها معا في دِلالةِ السياقِ الشريفِ، وقدْ بدا لي آنَ انشغالي بهذا المطْلَبِ أنّ مُثُلَ ما أُريدُ تمثّلَه متكاثرةٌ، وأنّها تقعُ في مستوياتٍ متباينةٍ، ومِن ذلك ما يقعُ في مِضْمارِ المستوى الصوتيّ، والصرفيّ، والتركيبيّ، والمعجميّ. ولعلّه يحسنُ أنْ أقدّمَ لكلامي هذا احتراسا مضمونُه أنّ انفتاحَ الدلالةِ –في غيرِ السياقِ القرآنيّ الشريفِ– قدْ يكونُ ذا صِبغةٍ سلبيّة؛ إذْ إنّ المتكلّمَ قد يأتي به للإبهامِ دونَ الإحكامِ، فلا يقفُ السامعُ على مُرادِه إلا بالتوهُّمِ دون التحكُّم، وإخالُ أنّ هذا العنوانَ العريضَ "انفتاح الدلالة" يَعوزُه فضلُ بيانٍ لينتقلَ به الباحثُ مِن مِضمارِ التنظيرِ إلى مِضمارِ التطبيقِ بُغيةَ تجليةِ بواعثِه ومواضعِه، ولذا سآخذُ بحثي بقوا بلِه مُبتدئا بانفتاحِ الدِّلالةِ في:

المستوى الصوتيّ

* دكتوراه في اللغة العربية وآدابها من الجامعة الأردنية، 1998. أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية بجامعة بيرزيت في فلسطين.

ثمّة باعثان على انفتاحِ الدلالةِ في المستوى الصوتيّ: أوّلُهما المِفْصِل، فهو سكتةٌ كلاميّةٌ خفيفةٌ بينَ الكلماتِ أو الجملِ؛ إذْ إنّها سبيلٌ مِن سُبُلِ تعيينِ حدودِ الكلماتِ، وذلك نحو "إنّما " و"إنْ نما"، وسبيلٌ مِن سبلِ انفساخِ نسيجِ التركيبِ الجُمْلِيّ،[1] وممّا يتّصلُ بمَطْلَبِ الحديثِ عن المفاصلِ الصوتيّة الحديثُ عن الوقفِ والابتداءِ في التنزيلِ العزيزِ؛ إذْ إنّه مطلبٌ له خَطَرُه في إقامة المعاني، و"يترتّبُ عليه فوائدُ كثيرةٌ، واستنباطاتٌ غزيرةٌ، وبه تتبيّنُ معاني الآياتِ، ويُؤْمَنُ الاحترازُ عن الوقوعِ في المشْكِلات"،[2] وقدْ قال عنه القسْطلانيّ مُعرِّجا على سُهْمتِه في بيانِ المعنى: "ولا مِريةَ أنّ بمعرفتِهما تظهرُ معاني التنزيلِ، وتُعرَفُ مقاصدُه، وتَستعدُّ المفكّرة للغوصِ في بحرِ معانيه، على دررِ فوائدِه، وبه يُعرَفُ الفرقُ بين المعنيين المختلفين، والنقيضين المتباينين، والحكمين المتغايرين.."،[3] ومِن الأمثلةِ التي يتجلّى فيها انفتاحُ الدلالةِ الآتي مِن تباينِ وجهِ القولِ على المِفْصِل قولُ الحقّ –تنزّه–: ﴿قلْ يا أهلَ الكتابِ تعالَوْا إلى كلمةٍ سَواءٍ بيننا وبينَكمْ ألاّ نعبدَ إلاّ اللهَ﴾ (آل عمران: 64): الظاهرُ أنّ تباينَ المِفْصِل يفضي إلى انفساخِ نسيجِ التركيبِ، ليُؤذنَ هذا إلى انفتاحٍ دِلاليّ، فقد تباينَ وجهُ القولِ على إعرابِ المصدرِ "ألاّ نعبدَ إلا الله"، فقيل:

1. هو بدلٌ مجرورٌ مِن "سواء "أو من "كلمة".

2. أو هو مرفوعٌ، والتقديرُ: هي ألاّ نعبدَ إلا الله، وفي هذه المعاني يظهرُ الكلامُ متوا شجا غيرَ متفاصِل، وموضعُ المِفصِل: "قل يا أهلَ الكتابِ تعالَوْا إلى كلمةٍ سواءٍ بيننا وبينَكم ألاّ نعبدَ إلا الله". وقيلَ – وهنا المِفْصِل يُؤذن باستشرافِ لمحةِ إعجازٍ– إنّ الكلامَ تمّ على "سواءٍ" ثمّ استُؤنفَ، فغدا السياقُ الشريفُ:

---

1 انظر تعريف المفصل:

Robins, R.H. General Linguistics, N.Y.: Longman, 1989, p145

باي، ماريو، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، جامعة طرابلس، طرابلس، 1973م، 95.

2 الزركشي، بدر الدين محمد، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار. الجيل، 1987م، ج1، ص342.

3 القسطلاني، شهاب الدين، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1972م، ج1، ص249. ومن أقسام الوقف: التام والكافي والحسن والقبيح، انظر: ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن قاسم، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب. الله عز وجل، تحقيق محيي الدين رمضان، ط1، دمشق: مجمع اللغة العربية، 1971م، ج1، ص149.

قلْ يا أهلَ الكتابِ تعالَوا إلى كلمةٍ سواءٍ بيننا وبينَكم ألاّ نعبدَ إلا الله"، "وسواءٍ" ههنا صفةٌ لكلمةٍ،[4] وقد تمّ الكلامُ عندَها ليأتيَ دورُ المِفْصِل الصوتيّ في انفتاحِ الدلالةِ، ليَعْقبَ هذا استحسانٌ مردُّه إلى تَخَلُّقِ خاطرٍ مضمونُه أنّ النظمَ التركيبيّ الواحدَ قد يكونُ حمّالا لأوجهٍ متعدّدةٍ؛ إنّ ذلكم مردُّه إلى المِفْصِل، ويغدو المعنى المتعيّنُ في الوجه الثاني –وهو "بيننا وبينَكم ألاّ نعبدَ إلا الله"– كقول أحدِنا في مقامِ ترغيبٍ أو ترهيبٍ: "بيني وبينَك هذا الأمر"، والذي يُنمّي تخلّقَ الشعورِ بالإعجازِ في النفسِ هو أنّ ثمّ وجهين متباينين في قراءةِ هذه الآيةِ الشريفةِ، وفي كلّ وجهٍ تقديرٌ ينبني عليه حكمٌ، ولكنّهما يتّفقان ودِلالةَ السياقِ الكلّيّةِ، وهي: بيننا وبينَهم ألاّ نعبدَ إلا الله.

ومِن مِثْلِ ما تقدّم قولُ الحقّ –تبارك– ﴿قلْ تَعالَوْا أتلُ ما حرّمَ ربُّكمْ عليكم ألاّ تُشْرِكوا به شَيئاً﴾ (الأنعام: 151).

يظهرُ أنّه يتباينُ المعنى –ثانيةً– بتباينِ المِفصِل الصوتيّ، فقدْ يكونُ الوقفُ الكافي بعدَ قولِه: "عليكم"، والتقديرُ:

قلْ تَعالَوْا أتلُ ما حرّم ربُّكم عليكم ألاّ تشركوا به شيئا"، والمصدرُ المؤوّل "ألا تشركوا به شيئا" في محلِّ رفعِ خبرٍ لمبتدأ محذوفٍ تقديرُه "هو"، وقدْ يكونُ الوقفُ بعدَ "ربُّكم": قلْ تعالَوْا أتلُ ما حرّم ربُّكم عليكم ألاّ تشركوا به شيئا"، ولا ريبَ أنّ ثمّة انفتاحا في الدِّلالةِ ههنا، والمعنى هو الإغراءُ، والعامل فيه "عليكم"،[5] وهو كقولِنا: عليك الذهابَ الآن، وليس يخفى على ذي تبصّرٍ أنّ كلامًا يُفضي تباينُ المفصِل فيه إلى استشرافِ وجهٍ تركيبيّ جديدٍ يثيرُ في النفسِ استحسانًا لهو مِن الدواعي المقرّرةِ: "وما هو بقولِ بشرٍ":

1. ﴿قلْ يا أهلَ الكتابِ تعالَوا إلى كلمةٍ سواءٍ بيننا وبينَكم ألاّ نعبدَ إلا الله﴾

---

[4] انظر ماقيل فيها: ابن الأنباري. البيان في غريب إعراب القرآن. تحقيق طه عبد الحميد طه. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1980م، ج1، ص207، العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي البجاوي، ط2، بيروت: دار الجيل، 1987م، 1 ج1، ص69.

[5] أشار إلى هذين المعنيين ابن الأنباري، البيان، مرجع سابق، ج1، ص349، والعكبري، التبيان، مرجع سابق، ج2، ص548، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، بيروت: الكتب العلمية، 1993م، ج3، ص251، وقد ضعف وجه النصب على الإغراء، ورجح الفراء هذا، الوجه، انظر: معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي، ومحمد النجار، القاهرة: الدار المصرية، 1955م، ج1، ص364.

﴿قلْ يا أهلَ الكتابِ تعالَوا إلى كلمةٍ سواءٍ بيننا وبينكم ألاّ نعبدَ إلا الله﴾

2. ﴿قلْ تعالَوا أتلُ ما حرّم ربّكم عليكم ألاّ تشركوا به شيئا﴾

﴿قلْ تعالَوا أتلُ ما حرّم ربُّكم عليكم ألاّ تشركوا به شيئا﴾

والباعثُ الثاني على انفتاحِ الدِّلالةِ في المستوى الصوتيّ التنغيمُ الذي له سُهْمةٌ في تعيينِ المعاني النحويّةِ العريضةِ، كالاستفهامِ والتعجّبِ والنداءِ وغيرِ ذلك،[6] وممّا انفتحتْ دِلالتُه وتعدّدَ القولُ على إعرابِه عائدٌ إلى هذا المطْلَبِ، ومنه قولُه –تنزّه– ﴿ما أَغْنى عنْه مالُه وما كَسَبَ﴾ (المسد: 2)، وقدْ تردد المعربون في إعرابِ "ما "في هذا السياقِ بين وجهينِ متباينين، أوّلُهما أنّها استفهاميّة، والمعنى المتعيّنُ مِن هذه الآيةِ: أيُّ شيء أغناه عنه مالُه يومَ القيامةِ؟، وثانيهما أنّها نافيةٌ كقولِنا: ما جاءَ محمّد، والمعنى: لمْ يُغنِ عنه مالُه وما كسبَ،[7] وقد ذهبَ إلى هذين المعنيين دونَ ترجيحِ أحدِهما القرطبيُّ والطبرسيّ وأبو حيّان،[8] وليس يخفى أنّ استرفادَ التنغيمِ، تنغيمِ الاستفهامِ أو تنغيمِ النفيِ يؤذنُ بتعيّنِ المعنى، ولكنّ هذين المعنيينِ في هذا السياقِ –مع افتراقِهما– يتضافرانِ للدِّلالةِ على نفي المعنى الكليّ: إمّا بالاستفهامِ أو النفيِ، وكلاهما مُفْضٍ إلى المعنى المتعيّنِ.

وشبيهٌ بهذا قولُ الحقِّ –تباركَ– ﴿قُتِلَ الإنسانُ ما أَكْفَرَه﴾ (عبس: 17)، فقدْ يستقيمُ أنْ يُقالَ إنّ "ما"تعجبيّةٌ، كقولِنا: ما أجملَ السماءَ!، أوْ أنْ يُقالَ إنّها استفهاميّة، والمعنى: أيّ شيء حملَ الإنسانَ على

---

6 لبسط القول في ظاهرة التنغيم انظر:

Singh, S, Phonetics: Principles and Practise, University of Park Press, 1982, p.187.

وقد عُد مدخلا لرفع الغموض النحوي، انظر:

Katamba, F, An Introduction to Phonology, Longman, New York, 1989, p244.

7 النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد، ط 3، بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، 1988م، ج5، ص305، وبن أبي طالب، مكي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم الضامن، وزارة الإعلام، بغداد، 1975م، ج2، ص851، وابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب، الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله، ط2، د.ن.، مكتبة سيد الشهداء، 1972م، ج1، ص414.

8 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ط5، بيروت: دار الكتب العلمية، 1996م، ج20، ص162، الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م، ج10، ص379، أبو حيان، البحر، مرجع سابق، ج8، ص527.

الكفرِ مع ما يرى مِن الآياتِ الدالةِ على التوحيدِ،[9] وليس يخفى أنّ ثمّة انفتاحًا في دِلالةِ الآيةِ الشريفةِ، وأنّ مردَّ ذلك إلى "التنغيمِ"، ومعَ هذا كلِّه يلتقي معنى التعجّبِ مع معنى الاستفهامِ ليدلاّ على عنادِ الإنسانِ وتماديهِ في الكفرِ، والمُلْحَظُ المعْجِزُ ههنا أنّ اللهَ العظيمَ –وكلُّ شيء عندَه بمِقدارٍ– لمْ يخصَّ معنى دونَ معنى، بلْ جاءتْ دِلالةُ الآيةِ مفتوحةً دونَ أنْ يفضيَ هذا إلى مَساسٍ بالمعنى الكليّ، وهو التنبيهُ على كُفْرِ الإنسانِ وعنادِه، إمّا بالتعجّبِ أو بالاستفهامِ الإنكاريّ.

في المستوى الصرفيّ

وقد يقعُ الانفتاحُ الدلاليّ في المستوى الصرفيّ، أي في أبنيةِ الكَلِم، ومِن بواعثِ ذلك "تناوبُ الصيغِ"، والحقّ أنّ هذه الظاهرةَ لها حضورُها في العربيّةِ، ومِن ذلك قيامُ "مَفعول "مَقام المصدرِ،[10] وقيامُ "فاعِل" مَقام المصدرِ، وقيامُ "فَعيل" مَقامَ فاعلٍ ومفعولٍ ومُفْعِل، وقيام "أَفْعَل "مَقامَ "فَعيل"،[11] وفَعِل مقامَ "مفعول"،[12] ومِن أمثلةِ ذلك في التنزيلِ العزيزِ قولُه –جلّ– ﴿لا عاصمَ اليومَ مِن أمرِ اللهِ﴾ (هود: 43):

لما عرّج المفسّرون واللغويّون على هذه الآيةِ الشريفةِ تردّدوا بينَ معنيينِ مركوزينِ في الصيغةِ "عاصم"، أوّلُهما أنّها على ما هي عليه مِن كونِها اسمَ "فاعلٌ: عاصمٌ"، والمعنى: لا أحدَ يَعصِمُك اليومَ مِن أمرِ اللهِ،[13] وثانيهما أنّ هذه الصيغةَ تنتسبُ إلى ظاهرةِ تناوبِ الصيغِ، فهي اسمُ مفعولٍ جاءَ في حُلّةِ اسمِ الفاعلِ:

---

[9] انظر هذين الوجهين: النحاس، إعراب القرآن، مرجع سابق، 151، وابن أبي طالب، مكي، المشكل، مرجع سابق، ج2، ص803، وابن الأنباري، البيان، مرجع سابق، ج2، ص494.

[10] ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر الطباع، بيروت: مكتبة المعارف، 1993م، 236، والأستراباذي، رضي الدين محمد، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد الحسن وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية، 1982م، ج1، ص168، ومن ذلك: ماله معقول ولا مجلود، أي: ليس له عقل ولا جلد.

[11] الأستراباذي، شرح الشافية، مرجع سابق، ج3، ص524، والمبرد، أبو العباس محمد، المقتضب، تحقيق محمد عضيمة، ط 1، بيروت: عالم الكتب، 1968م، ج3، ص 246. ومن ذلك أصغركم وأكبركم، والمعنى: صغيركم وكبيركم.

[12] الأستراباذي، شرح الشافية، مرجع سابق، ج1، ص162، ومن ذلك الذِّبح والطِّحن، والمعنى: المذبوح والمطحون.

[13] أشار إلى المعنيين: الفراء، معاني القرآن، مرجع سابق، ج2، ص15، وأبو حيان، البحر، ج5، ص227، ابن منظور، اللسان، مادة "عصم"، واكتفى ابن قتيبة بمعنى "مفعول" انظر كتابه: تفسيرغريب القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، بيروت: دار الكتب العلمية، 1987م، 204.

"عاصمٌ: معصومٌ "، والمعنى: لا أحدَ معصومٌ مِن أمرِ اللهِ، وهذا وجهٌ لا يُدْفَع، فنحن نقولُ: الطاعمُ الكاسي، والمعنى: المطعومُ المكسوّ، ووجهُ الإعجازِ في هذا السياقِ الشريفِ ملحظانِ، أوّلُهما: أنّ صيغةً واحدةً قامتْ مقامَ صيغتين فاشتملتْ على معنيينِ، وثانيهما أنّ المعنى في مُحصّلتِه النهائيّةِ واحدٌ، فاللهُ العزيزُ يريدُ أنْ ينفيَ هذا الأمرَ بكلّيّتِه، فلا أحدَ معصومٌ مِن أمرِ اللهِ إلا مَن رحمَ، ولا أحدَ عاصمٌ مِن أمرِ اللهِ ؛ ذلك أنّ العذابَ قدْ حقّ بهم، وبقي ابنُ النبيّ نوحٍ –عليه السلامُ– ممّن ظلّوا في طغيانِهم يعمهونَ متكبّرين جاحدين، وهو يظنّ أنّه سيأوي إلى جبلٍ يعصمُه مِن أمرِ الله، ولكنْ هيهات هيهات، لا عاصمَ ولا معصومَ مِن أمرِ اللهِ ذاك.[14]

ومِن مثلِ ما تقدّم قولُه –تَعالى–: ﴿لا تسمعُ فيها لاغيةً﴾ (الغاشية: 10)، وانفتاحُ الدلالةِ ههنا آتٍ مِن معنى الصيغةِ الصرفيّةِ: "لاغيةً: فاعلةً"، فقدْ يكونُ بمعنى المصدرِ"اللَّغو"، و"اللَّغَا، فالصفةُ تقومُ مقامَ المصدرِ، وقدْ يكونُ: لا تسمعُ فيها جماعةً لاغية، أو كلمةً لاغيةً، أو قائلةً لغواً،[15] وذكرَ القرطبيُّ أنّ فيها ستّةَ أوجهٍ، أوّلُها: لاغيةٌ: كذبٌ وبهتانٌ وكفرٌ، وهذا مذهبُ ابنِ عبّاسٍ، وثانيها: باطلٌ ولا إثمٌ، وهذا مذهبُ قتادةَ، وثالثُها: الشتمُ، وهذا قاله مجاهدٌ، ورابعُها: المعصيةُ، وهو للحسنِ، وخامسُها: لا يُسمَع فيها حالفٌ يحلفُ كذبا؛ قاله الفرّاء، وسادسُها: لا يُسمَع في كلامِهم كلمةٌ بلغوٍ؛ وهو للفرّاء أيضا،[16] ولا شيء يدفعُ هذه المعاني، ووجهُ الإعجازِ هو انفتاحُ دِلالةِ "لاغية"، وكلّ المعاني التي تلتقي عليها تجتمعُ لتُؤذنَ بنفيِ اللغوِ بكلّيّتِه.

ومِن أمثلةِ اشتمالِ صيغةٍ صرفيّةٍ واحدةٍ على معانٍ صرفيّةٍ متباينةٍ كلمةُ "مَوْعِد"في قولِه –تباركَ–: ﴿فاجعلْ بينَنا وبينَكَ مَوْعِدا لا نخلفُه نحنُ ولا أنتَ مَكاناً سُوى﴾ (طه: 58–59)، والمعلومُ أنّ صيغةَ "مَفْعِل "قد تكونُ اسمَ زمانٍ أو اسمَ مكانٍ أو مصدرا ميميّا، والقرآنُ يُصدّقُ بعضُه بعضًا، فقدْ وردتْ

---

14 رجح بعض المفسرين أن "عاصم" في سياقها الشريف ذاك على بابها، أي: اسم فاعل مع ذكرهم المعنيين، انظر: القرطبي، الجامع، مرجع سابق، ج9، ص28، وذهب الطبرسي أن لها ثلاثة معان، وهي: عاصم ومعصوم، وذو عصمة، أي النسب. انظر الطبرسي، مرجع سابق ج5، ص208.

15 انظر ما قيل فيها: الفراء، معاني القرآن، ج3، ص257، والمعنى عنده: حالفة على كذب، وأبو عبيدة، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1962م، ج2، ص296، والمعنى عنده "اللغو"، وابن قتيبة، تفسير الغريب، 458 وابن منظور، اللسان، مرجع سابق، مادة "لغا".

16 القرطبي، الجامع، مرجع سابق، ج20، ص23، واكتفى الطبرسي بمعنيين، وهما: كلمة ساقطة، وذات لغو، انظر: مجمع البيان، ج10، ص266.

"مَوْعِد" في غيرِ هذا السياقِ الشريفِ وهي دالّةٌ على مثلِ ما تقدّمَ، ومِن ذلك دِلالتُها على الزمانِ في قولِه –تبارك-: ﴿إنّ مَوْعِدَهم الصبحُ﴾ (هود: 81)، ودِلالتُها على المكانِ في قولِه –تعالى-: ﴿إنّ جهنّمَ لَمَوْعِدُهم أجمعينَ﴾ (الحجر: 43) وقدْ احتملتْ كلمةُ موعدٍ هذه الوجوهَ الثلاثةَ، وقد تنبّه إلى هذا الملحَظِ ابنُ هشامٍ، فوقفَ عندَها مُشيرا إلى أنّ هذه الصيغةَ حمّالةٌ لثلاثةِ معانٍ، أوّلُها المصدرُ، ويعضدُ هذا المعنى قولُه –تعالى- في الآيةِ ﴿لا نُخلفُه نحن ولا أنتَ﴾: أي لا نخلفُ المَوْعِدَ "الوعد "، وثانيها اسمُ الزمانِ، ويعضدُ هذا المعنى الصريحُ قولُه -تعالى- في الآيةِ التي تَليها: ﴿قالَ موعدُكم يوم الزينةِ﴾، وثالثُ هذه المعاني اسمُ المكانِ، ويعضدُ هذا قولُه –تعالى-: ﴿مَكانا سُوى﴾،[17] وهكذا يظهرُ أنّ ثمّة انفتاحاً في دِلالةِ الكلمةِ "مَوْعِد"، ومردُّ ذلك إلى أنّ الصيغةَ "مَفْعِل "تحتملُ معانيَ صرفيّةً متباينةً، وليس يخفى أنّ اللهَ لمْ يَخصَّ معنى دونَ معنى، وعلّةُ ذلك التشديدُ على عَقدِ الموعدِ، وتأكيدِه في زمانِه ومكانِه وحدوثِه "المصدر"، فهو الذي لا يُخلفُ وعدَه رسلَه، وقد رجّح القرطبيّ -مع تعريجِه على احتمالِها ثلاثةَ معانٍ- المصدريّة"الوَعد"،[18] واكتفى الطبرسيُّ بدِلالتِها على المكانِ، "ومَكانا" في الآيةِ الشريفةِ بدلٌ منصوبٌ مِن "موعدا".[19]

وقدْ تُفضي العوارضُ التصريفيّةُ إلى انفتاحِ الدلالةِ، ومردّ ذلك الإدغامُ، إدغامُ المثلين، ومِن أمثلةِ ذلك قولُ الحقّ –تبارك- ﴿ولا يُضارَّ كاتبٌ ولا شهيدٌ﴾ (البقرة: 282).

موضعُ المباحثةِ في هذه الآية قولُه الشريفُ "يضارّ"؛ إذْ إنّها بِنيةٌ سطحيّةٌ مُحتمِلَةٌ، وقدْ انفتحتْ دِلالتُها لوقوعِ معنيين تحتَها، وهما: "لا يُضارِرْ، ولا يُضارَرْ"، ولكنّ العارضَ التصريفيّ أفضى إلى إدغامِ الراءين معا، فاتّحدتْ صيغةُ المبنيّ للمعلومِ مع صيغةِ المبنيّ للمجهولِ، مخلّفةً وراءَها انفتاحًا دِلاليّا، ووجهُ الإعجازِ ههنا أنّ ثمّة نهيين في صيغةٍ واحدةٍ: نهيا للكاتبِ والشهيدِ عن إلحاقِ الضررِ بغيرِهما، كتركِ الشهادةِ أو التحريفِ، ونهيا عنْ أنْ يُضارَّ الكاتبُ والشهيد، وذلك ألاّ يُعطى الكاتبُ حقَّه، أو أنْ يُحمَّلَ الشهيدُ مُؤْنةَ المجيء مِن بلدٍ، أو أنْ يُعَنَّفَ،[20] ويسندُ هذا؛ أعني معنى "ما لمْ يُسمَّ فاعلُه"قراءةُ ابنِ مسعودٍ: "ولا يُضارَرْ"،[21] ولكنّ الأوّلَ –

---

17 ابن هشام، المغني، مرجع سابق، ج2، ص776.

18 القرطبي، الجامع، مرجع سابق، ج11، ص142.

19 الطبرسي، مجمع البيان، مرجع سابق، ج7، ص27.

20 انظر ما قيل في هذه الآية: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط1، القاهرة: دار الفكر، 1977م، ج1، ص404، وأبو حيان، البحر، ج2، ص370، وقد ذهب إلى المعنيين النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص346.

أعني معنى الفاعليّةِ- أبينُ عندَ الطبرسيّ،[22] كلُّ هذه المعاني تحتملُها صيغةٌ واحدةٌ تثيرُ في النفسِ استحسانًا آنَ الكشفِ عن المعاني الواقعةِ تحتَها، والحاصلُ أنّ اللهَ العظيمَ لمْ يخصَّ معنى دونَ معنى في هذا النهي: ولا يضارَّ كاتبٌ ولا شهيدٌ"، بل جمعهما معًا في كلمةٍ واحدةٍ.

في المستوى التركيبيّ:

أمّا انفتاحُ الدلالةِ الواقعُ في المستوى التركيبيّ فمواضعُه متباينةٌ، ومِن ذلكمْ تباينُ القولِ على مرجعِ الضميرِ ؛ وذلك نحو قولِه –تباركَ-: ﴿وَما أصابَ مِنْ مصيبةٍ في الأرضِ ولا في أنفسِكم إلاّ في كتابٍ مِن قبلِ أنْ نبرأَها﴾ (الحديد: 32): يظهرُ في هذا السياقِ الشريفِ أنّ ثمّ ضميرا في قولِه "نبرأَها"، وقدْ تقدّمه ثلاثةُ مراجعَ، وهي: المصيبةُ، والأرضُ، وأنفسُكم، وليس يخفى أنّ قواعدَ المطابقةِ تأذنُ بعَودِ هذا الضميرِ "الهاء"في "نبرأَها "على هذه المراجعِ الثلاثةِ المتقدّمةِ، ليَعقُبَ هذا انفتاحٌ دِلاليّ مؤتلفٌ مِن ثلاثةِ أوجهٍ:[23]

أوّلُها: أنّ الضميرَ "الهاء"عائدٌ على الأرضِ: مِن قبلِ أنْ نبرأَ الأرضَ.

وثانيها: أنّ الضميرَ عائدٌ على المصيبةِ: مِن قبلِ أنْ نبرأَ المصيبةَ.

وثالثُها: أنّ الضميرَ عائدٌ على النفسِ: مِن قبلِ أنْ نبرأَ النفسَ.

والمستصفَى ممّا تقدّم أنّ تلكم المراجعَ لا تتدافعُ، بلْ هي مُتقبَّلةٌ في سياقِها صالحةٌ، ووجه الإعجازِ اللغويّ في هذا السياقِ الشريفِ هو انفتاحُ الدلالةِ في ثلاثِ شُعبٍ دلاليّة، والمقْصِدُ الدلاليّ المتعيّنُ هو التقريرُ بالتقديرِ، تقديرِ العزيزِ العليمِ قبلَ أنْ يبرأَ الأرضَ، أو النفسَ، أو المصيبةَ؛ ذلك أنّ كلَّ شيء عندَه بمقدارٍ محفوظٍ في لوحٍ محفوظٍ قبلَ أنْ يُوجَدَ الوجودُ، فهو الأوّلُ بلا بدايةٍ، والذي يسترعي الخاطرُ ههنا هو اشتمالُ ضميرٍ واحدٍ –وهو "الهاء " في "نبرأَها"- على هذه المراجعِ المتقدّمةِ، ليعقبَه تخلُّقُ ثلاثةِ معانٍ تفضي إلى نفيٍ

---

21 القرطبي، الجامع، ج3، ص261-262.

22 الطبرسي، مجمع البيان، ج2، ص173.

23 انظر هذه الوجوه: مكي، المشكل، مرجع سابق، ج2، ص719، وابن الأنباري، البيان، مرجع سابق، ج2، ص424.

المعنى بالمطلقِ، فالمصيبةُ التي تحلُّ بالخلقِ مكتوبةٌ عليهم، ومقدَّرةٌ قبلْ أنْ يبرأَ اللهُ الأرضَ أو الخلقَ "أنفسكم" أو المصيبةَ نفسَها !، ويمكنُ جدّا أنْ ينضافَ مرجعٌ رابعٌ، وهو كلّ ما تقدّم،[24] تباركَ اللهُ أحسنُ الخالقين.

ومِن مثلِ ما تقدّم قولُ الحقّ –تنزّه– ﴿وإنْ كنتمْ في ريبٍ ممّا نزّلْنا على عبدِنا فائتوا بسورةٍ مِن مِثْلِه﴾ (الإسراء: 187). والظاهرُ أنّ في كلمة "مثلِه"ضميرا متّصلا ذا ملامحَ، وهي التذكيرُ والغَيبة والإفرادُ، وقد تقدّمه مراجعُ موافقةٌ لملامِحِه مِن حيثُ العددُ والجنسُ، وهذه المراجعُ هي: "ريب"، و"ممّا نزّلنا على عبدِنا" "القرآن"، و"عبدنا"، وليس يخفى أنّ عودَ الضميرِ في "مثلِه" على المرجعِ الأوّلِ مُطّرَح؛ ذلك أنّه لا يصحُّ في الفهم، ولا يستقيمُ لفسادِ المعنى، ويبقى في قائمةِ المحْتمِلاتِ مرجعان اثنان، وهما: "القرآنُ"، و"عبدُنا،[25] والمعنى الكامنُ: فائتوا بسورةٍ مِن مثلِه: مِن مثلِ هذا القرآنِ، أو: فائتوا بسورةٍ مِن مثلِه: مِن مثلِ هذا النبيّ "عبدِنا"، والقرطبيُّ والطبرسيُّ يرجّحان عودَه علىالقرآنِ مع انتفاءِ تجافيهما على عودِه على المرجعَين.[26]

والمستصفَى ممّا تقدّم آنفا أنّ ثمّة انفتاحًا في الدلالةِ مردُّه إلى تباينِ القولِ على مرجعِ الضميرِ، وأنّ هذين المرجعين مُتقبَّلان يجيئان مَجيئا صالحاً متساوقاً مع معنى السياقِ الكليّ؛ إذْ إنّهما لا يتدافعان البتّةَ، فاللهُ العليُّ يتحدّى المشركين بأنْ يأتوا بسورةٍ مِن مثلِ هذا التنزيلِ العزيزِ، ليقرّرَ بهذا التحدّي انتفاءَ مُكْنَتِهم على هذا، وقدْ يكونُ مرادُه –تجلّى في إعجازِه– أنْ يتحدّاهم بأنْ يأتوا بسورةٍ مِن هذا القرآنِ مِن رجلٍ مثلِ محمّد صلى الله عليه وسلم، وكلا الأمرين مُتضافِرٌ و دِلالةَ السياقِ الكلّيّةَ؛ذلك أنّه لنْ يكونَ بمُكْنَتِهم أنْ يأتوا بسورةٍ واحدةٍ مِن هذا القرآنِ، ويصدّقُ هذا المعنى قولُه –تباركَ– ﴿قلْ لئِنْ اجتمعتْ الإنسُ والجنُّ على أنْ يأتوا بمثلِ هذا القرآنِ لا يأتونَ بِمثلِه...﴾ (الإسراء: 87). أو أنْ يأتوا بسورةٍ مِن مثلِ هذا النبيّ المتفرّدِ الأمّيّ الذي لا يقرأُ ولا يكتبُ،[27] ووجهُ الإعجازِ الذي يثيرُ في النفسِ استحسانًا في هذا السياقِ الشريفِ هو انفتاحُ الدِّلالةِ المتمثِّلِ في احتمالِ معنيين لا يتدافعانِ، ولكنْ، قد يكونُ تردّدُ مرجعَين على ضميرٍ واحدٍ مَلْحَظاً فيه تفاصلٌ

---

[24] وذهب بعضهم إلى أن الآية متصلة بما تقدمها، انظر ما قاله فيها القرطبي: الجامع، مرجع سابق، ج17، ص167، واكتفى الطبرسي بعود الهاء على "الأنفس". انظر: مجمع البيان، مرجع سابق، ج9، ص308.

[25] أبو حيان، البحر، ج2، ص298، واكتفى الفراء بعوده على "القرآن "، انظر: الفراء، معاني القرآن، ج1، ص19.

[26] يقول القرطبي: "والضمير في "مثله" عائد على القرآن عند الجمهور، ...، وقيل يعود على التوراة والإنجيل". انظر: الجامع، ج1، ص162، والطبرسي، مجمع البيان، ج1، ص89.

[27] القرطبي، الجامع، مرجع سابق، ج1، ص162، الطبرسي، مجمع البيان، مرجع سابق، ج1، ص89.

لا تواصلٌ، ومِن ذلك قولُنا: "ذهب زيدٌ إلى عمرو لأنّه مريضٌ". فالظاهرُ أنّ ثمّ ضميرا في قولِنا "لأنّه" يطابق في ملامحِه المرجعين المتقدّمين، وهما "زيد وعمر"، فقدْ يكونُ المتعيّنُ أنّ المريضَ زيدٌ، وقدْ يكونُ أنّه عمرو، وليس يخفى أنّ التفاصلَ قد تجلّى في هذه الجملةِ المصنوعةِ ليَعقبَه إشكالٌ يُؤذِنُ بانتفاءِ وقوفِنا على المتعيّن مِن الجملةِ على وجهِ الإحكامِ، أمّا في الآيةِ الشريفةِ المتقدّمِ بيانُها آنفا فليس ذلك كذلك؛ ذلك أنّنا إذا ارتضينا المعنى الأوّلَ: "فائتوا بسورةٍ مِن مثلِ هذا القرآنِ"، فإنّنا نقفُ على معنى على وجهِ التعيينِ، وإذا نحن ارتضينا المعنى الثانيَ: "فائتوا بسورةٍ مِن مثلِ هذا النبيّ" فإنّنا نقفُ على معنى جديدٍ أيضا، وإذا نحن ارتضينا المعنيين معاً قائلين بانفتاحِ الدّلالةِ المعْجِزِ فإنّنا لن نقفَ على إشكالٍ أو تداخلٍ بين المعاني، كما في قولِنا: ذهب زيدٌ إلى عمرو لأنّه مريضٌ "، بلْ نقفُ على تضافرِ معنيين متساوقين ودلالةَ السياقِ الكلّيّةَ، أفلا يفضي هذا بنا إلى استرفادِ قولِ أحدِهم ثانيةً: "وما هو بقولِ بشرٍ".

ومِن أمثلةِ انفتاحِ الدلالةِ الواقعِ في المستوى التركيبيّ قولُه –تنزّه–: ﴿وأن اتّبعْ مِلّةَ إبراهيمَ حَنيفاً﴾ (النحل: 123)، ونحن نُعربُ "حنيفا" في سياقِها الشريفِ ذاك حالاً، والانفتاحُ ههنا باعثُه تعيينُ صاحبِ الحالِ؛ إذْ إنّه يتردّد بينَ الضميرِ المستترِ في "اتّبع" و"إبراهيم"،[28] وليس يخفى أنّ لهذا الانفتاحِ الدّلاليّ علّةً، وهي التشديدُ على مبدأ الحنيفيّةِ، فإذا كانَ صاحبُ الحالِ "إبراهيمَ" أو "محمّدا" صلى الله عليه وسلم فالغرضُ واحدٌ، وهو الحنيفيّة بصرفِ النظرِ عن صاحبِ الحالِ، ولكنّ هذا الانفتاحَ الدلاليّ قد يكونُ ذا صِبغةٍ سلبيّةٍ في سياقٍ آخرَ، فقد يعرضُ على المرءِ إشكالٌ مردُّه إلى صاحبِ الحالِ؛ وذلك نحو "قابلَ زيدٌ عمرًا ضاحكا": والإشكالُ واقعٌ ههنا في تعيينِ صاحبِ الحالِ؛ إذْ إنّها تتردّد في عودِها بين اثنين، وهما زيدٌ وعمرو، ولعلّ هذا الإشكالَ مُنتفٍ –في دِلالتِه الكلّيّةِ– عن الآيةِ الشريفةِ، بلْ إنّ الانفتاحَ ذاك يثيرُ في النفسِ استحسانًا.

وقدْ يتجلّى انفتاحُ الدلالةِ في المستوى التركيبيّ في التقديمِ والتأخيرِ، ومِن ذلك: ﴿إنّما أنتَ منذرٌ ولكلّ قومٍ هادٍ﴾ (الرعد: 8)، فقدْ يكونُ المعنى –كما هو جليٌّ مِن ظاهرِ اللفظِ– أنّ لكلّ قوم هاديًا يختصّون به، وليسَ يخفى أنّ هذا المعنى مُقتنَصٌ مِن الألفاظِ باعتبارِها في أماكنِها الأُوَلِ: إنّما أنت منذرٌ، ولكلّ قومٍ هادٍ.

---

[28] رجح مكي وابن الأنباري كونها حالا من الضمير لا من إبراهيم لأنه مضاف إليه، وقد عدها ابن عقيل حالا من إبراهيم مجوزا مجيء الحال من المضاف إليه، انظر: مكي ابن أبي طالب، المشكل، ج1، ص426، وابن الأنباري، البيان، ج2، ص85، وابن عقيل، بهاء الدين، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الخير، 1990، ج1، ص536.

ويكونُ "هادٍ" مبتدأً تقدّم خبرُه، وهو: "لكلّ قومٍ"، وقد تمّ الكلامُ عندَ "منذرٍ"، والواو تعطف -في هذا السياق- جملةً على جملةٍ، وقد تنفتحُ الدلالةُ نحو معنى آخرَ مردُّه إلى التقديمِ والتأخيرِ؛ وذلك نحو: إنّما أنتَ منذرٌ وهادٍ لكلّ قومٍ.

ويصدّقُ هذا الانفتاحَ الدلاليَّ قولُ الحقّ –تنزّه- ﴿وما أرسلناكَ إلاّ كافّةً للنّاسِ﴾ (سبأ: 28)، وليس يخفى أنّ اعتبارَ "هادٍ" معطوفةً على "منذر" يُؤذن بالقولِ إنّ الكلامَ لم يتمّ عندَ قولِه "منذر "، وإنّ" الواو" تعطفُ كلمةً على كلمةٍ، وهما: أنت منذرٌ وهادٍ،[29] ولا شيءَ يدفعُ هذا الوجهَ الدلاليَّ المعجِبَ.

ومِن مثلِ ما تقدّم قولُه: ﴿ثمّ أَنزلَ عليكمْ مِن بعدِ الغَمّ أَمَنةً نُعاسًا﴾ (آل عمران: 154). إذا أنعمَ المرءُ النظرَ في هذا التركيبِ فإنّه سيقفُ وجاهَ معنيين: أوّلُهما أنْ تكونَ "أَمَنة" مفعولا به منصوبا: أنزلَ أمنةً، ثمّ تأتي كلمةُ "نعاسا"لتفسّرَ هيئةِ هذه "الأمنةِ"، فتكون بدلا منها: أَمَنةً نعاسًا، والظاهرُ أنّ هذا الإعرابَ مُتقبَّلٌ لا يُدفَع، ولكنّ وجهَ الإعجازِ المتمثِّلِ في تغيُّرِ أماكنِ الكلماتِ قد يفضي إلى معنى جديدٍ، ويكونُ إعرابُ "نعاسا" مفعولا به، ثمّ تجيءُ "أمنةً "لتجلّيَ السببَ، أو لتجلّيَ الحالَ، فتكون مفعولا له متقدِّما، أو حالا، وكأنّها جوابٌ عن السؤالِ: لماذا أنزلَ اللهُ عليكم نعاسًا ؟ فيكون: للأَمْنةِ أو للأمْنِ، ووجهُ الإعجازِ في هذا السياقِ الشريفِ أنّ الكلمةَ الواحدةَ قد احتملتْ غيرَ معنى نحويٍّ، فالكلمةُ "أمنة "تحتملُ أنْ تكونَ مفعولا به، أو مفعولا له، "ونعاسًا " تتردّدُ بين كونِها بدلا، أو مفعولا به".[30]

ومِن أمثلةِ الانفتاحِ الدلاليّ الآتي مِن تعدّدِ المعاني النحويّةِ قولُه -تبارك- ﴿وأُزْلفتْ الجنّةُ للمتّقينَ غيرَ بعيدٍ﴾ (ق: 31)، والظاهرُ أنّ "غيرَ"تحتملُ أنْ تكونَ في سياقِها الشريفِ:

مصدرًا: وأُزلفت الجنّة إزلافاً غيرَ بعيدٍ.

أو ظرفا: وأُزلفت الجنّة غيرَ بعيدٍ.

---

[29] أشار إلى المعنيين: النحاس، إعراب القرآن، مرجع سابق، ج2، ص352، وقد رجح العطف، والمعنى عنده: إنما أنت منذر وهاد، ومكي، المشكل، ج2، ص48.

[30] أشار إلى المعنيين: النحاس، إعراب القرآن، مرجع سابق، ج1، ص413، وابن أبي طالب، مكي، المشكل، مرجع سابق، ج1، ص177، وابن الأنباري، البيان، مرجع سابق، ج1، ص226.

أو حالا: وأُزلفت الجنّة الإزلافَ في حالِ كونِه غيرَ بعيدٍ.[31] إخالُ أنّ انفتاحَ الدلالةِ الذي يحتملُه إعراب "غير "في سياقِها يتّفقُ ودلالةَ السياقِ الكلّيّةِ، فالإزلافُ غيرُ بعيدٍ لا في حالِه، ولا في زمنِه، ولا في تأكيدِه "المصدر"، واللافتُ للخاطرِ أنّ تلكم المعانيَ النحويّةَ التي تحتملُها كلمةُ "غير" –وهي المصدريّةُ والظرفيّة والحاليّةُ– متباينةٌ، ولكنّها كلَّها تلتقي معاً لتُجمعَ على تأكيدِ إزلاف الجنّةِ للمتّقين، وليس باعثُ هذا الانفتاحِ الدلاليّ اعتباطيّةً عرضيّةً، فهو مِن اللهِ الذي قدّر كلَّ شيء فأحسنَ.

وقد يتجلّى انفتاحُ الدّلالةِ في المستوى التركيبيّ مِن إضافةِ المصدرِ إلى الاسمِ؛ وذلك نحو: ضَرْبِ عليّ، أو قَتْلِ الصيادين،[32] وليس يخفى أنّ هذا التركيبَ البنيويّ باعثٌ مِن بواعثِ الولوجِ في تعدّدِ المعاني والاحتمالِ، فقدْ يكونُ المعنى في "ضَرْب عليّ" أنّ عليّا يضربُ الناسَ، وقد يكونُ أنّ عليّا هو المضروبُ، كلُّ ذلك باعثُه استواءُ بِنيتين عميقتين في ثوبِ بِنيةٍ سطحيّةٍ تحتمِلُ ذَيْنِكَ المعنيين، وشبيهٌ بهذا الاحتمالِ المتقدِّمِ الاحتمالُ المركوزُ في قولِه –عزّ–: ﴿كلاّ سَيَكفرونَ بِعِبادتِهم﴾ (مريم: 28)، فقدْ قيل إنّ هذا التركيبَ متردّدٌ بينَ الفاعليّةِ والمفعوليّةِ، فإذا كان المصدرُ "عبادة" مُضافا إلى المفعولِ، فالتقديرُ: "ستكفرُ الأصنامُ بعبادتِهم"، وإنْ كانَ مضافا إلى الفاعلِ فالمعنى المتعيّنُ مِن هذا التركيبِ الشريفِ: سيكفرُ المشركون بعبادتِهم الأصنامَ، والذي يسترعي الخاطرَ ههنا أنّ الإشكالَ الذي نجدُه في قولِنا: ضَرْب عليّ، أو قَتْل الصيادين، أو ما هو مضارعٌ لذلكم، غيرُ قارٍّ في هذه الآيةِ، بل إنّه مطلبٌ ذو سُهْمةٍ في تصويرِ حالِ المشركين في الآخرةِ، فهم أهلُ نَدامةٍ وحسرةٍ، ولذا سيكفرون بكلِّ ما عبدوه مِن دونِ اللهِ، وقدْ يكونُ المعنى: أنّ كلَّ ما عُبد مِن دون

---

31 انظر إعراب هذه الآية: النحاس، إعراب القرآن، ج4، ص230، والعكبري، التبيان، ج2، ص1176، وابن هشام، المغني، ج2، ص729.

32 الحديث عن الإضافة يتصل بمبحث الغموض، وقد عرج على الجمل من مثل "ضرب علي "تشومسكي في معرض حديثه عن البنية السطحية والبنية العميقة، انظر: تشومسكي، نعوم، البنى النحوية، ترجمة يوئيل عزيز، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1987م، ص116، وانظر أيضا:

Kooij, J. Ambiguity in Natural Language: An Investigation of Certain Problems in its Linguistics Description, North Holand ,Publishing Company ,Amsterdam 1971, Pl00.

اللهِ سيتحلّل مِن عابدِه، ويُصدّق هذين المعنيين المتجلّيين في بِنيةٍ واحدةٍ قولُه تعالى –في سياق آخر– ﴿فاليومَ يكفرُ بعضكُمْ ببعضٍ﴾.[33]

في المستوى المعجميّ

وليس مَلحَظُ انفتاحِ الدلالةِ المعجِزِ مقصورا على المستوى الصوتيّ، أو الصرفيّ، أو التركيبيّ، بلْ إنّه يتعدّى ذلكم المتقدّمَ إلى المستوى المعجميّ، إلى حدودِ الكلمةِ المفردةِ القائمةِ برأسِها، ومِن أجلى بواعثِه في هذا المستوى "الاشتراكُ اللفظيّ"، كأنْ يقعَ تحتَ الكلمةِ الواحدةِ معنيان أو أكثرُ، أو أنْ تكونَ الكلمةُ نفسُها ذاتَ دلالةٍ عائمةٍ تتّسعُ لمِدْخَلاتٍ متنوّعةٍ، فتنفتحُ دِلالتُها لمقتضى أرادَه الحقّ –جلّ–، ومِن الأمثلةِ التي تُخرج ما أنا خائضٌ فيه مِن مِضمار التنظيرِ إلى مِضمارِ التطبيقِ قولُه –تنزّه– ﴿لا يَرقُبونَ في مُؤمنٍ إلاًّ ولا ذمّةً﴾ (التوبة: 8): لقد تمثّل انفتاحُ الدلالةِ الآتي مِن المعجمِ في قولِه: "إلاًّ"، فهي كلمةٌ تنتسبُ إلى المشتركِ اللفظيّ بنسبٍ حميمٍ؛ إذْ إنّه يقعُ تحتَها غيرُ معنى، ومِن ذلكم أنّها تعني "الله" أو "العهدَ" أو "الحِلفَ "أو"القرابةَ " أو "الجوار "،[34] ووجهُ الإعجازِ المعجِب في هذا السياقِ الشريفِ هو اشتمالُ "الإلّ" على معانٍ متعدّدةٍ، وهذه هي حالُ المشركين الذين لا يَضيرُهم عهدٌ أو حلفٌ أو قرابةٌ أو ...، وانفتاحُ الدلالةِ هذا فيه إلماحةٌ إلى نفي المعنى بكلّيّتِه، والملحظُ اللطيف في هذا أنّ كلمةً واحدةً قامتْ مقامَ كلماتٍ متعدّدةٍ مُحتمِلَةٍ، وقد تنبّه الطبريّ بثاقبِ بصرِه، وبعيدِ تأمّله إلى هذه الإلماحةِ المعجزةِ فقال: "الإلّ: اسم يشتملُ على معانٍ ثلاثةٍ: وهي العهدُ والعقد، والحلفُ والقرابةُ، وهو أيضا بمعنى اللهِ، فإذا كانتْ الكلمةُ تشملُ هذه المعانيَ الثلاثةَ، ولم يكن اللهُ خصّ مَن ذلك معنى دونَ معنى – فالصوابُ أنْ يعمَّ ذلك كما عمّ بها جلّ ثناؤُه معانيَها الثلاثةَ فيقال: لا يرقبونَ في مؤمنٍ: اللهَ ولا قرابةً ولا عهدا ولا ميثاقاً".[35]

---

[33] انظر هذين المعنيين: ابن الأنباري، البيان، مرجع سابق، ج2، ص136، والعكبري، التبيان، مرجع سابق، ج2، ص881، وأبو حيان، البحر، مرجع سابق، ج6، ص202.

[34] انظر ما قيل في معنى "الإل": أبو عبيدة، المجاز، مرجع سابق، ج1، ص253، وابن قتيبة، تفسير الغريب، 183، وابن عزيز، نزهة القلوب، مرجع سابق، ص126، والزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج2، ص176، وأبو حيان، البحر، مرجع سابق، ج5، ص15.

[35] الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تفسير الطبري، تحقيق محمود شاكر، القاهرة: دار المعارف، 1969م، ج1، ص148.

ومِن الأمثلةِ التي تجلّي مطلبَ استشرافِ الانفتاحِ الدلاليّ الآتي من المعجمِ قولُه -تباركَ - ﴿انفِروا خِفافًا وثِقالاً﴾ (التوبة: 41)، ووجهُ الانفتاحِ في هذا السياقِ الشريفِ قولُه ﴿خفافا وثقالا﴾، وليس يخفى على ذي نُهْيةٍ أنّ هاتين الكلمتين يكتنفهُما إجمالٌ ودِلالةٌ عائمةٌ لا تقفُ بنا على معنى على وجه الإحكامِ، ولذلك قيل: "خفافًا" من السلاحِ، و"ثقالا": مستكثرين مِنه، أو"خفافًا" مِن الأثقال، "وثقالا" بِها، أو "خفافًا" من العيالِ، و"ثقالا" بهم، أو "خفافًا" مِن الأتباع، و"ثقالاً" بهم، أو "خفافًا" إلى المبارزةِ، و"ثقالا" في المصابرةِ، أو "خفافًا" بالمسارعةِ والمبادرةِ، و "ثقالاً"بعد التروّي والتفكّرِ، أو "خفافًا" مَهازيلَ، "وثقالاً" سِمانًا، أو "خفافًا": شبابًا، وثقالا "شيوخًا، أو "خفافًا" رُكبانا، و"ثقالاً" رجالاً، أو "خفافًا" إلى الطاعةِ، وثقالا عن المخالفةِ،[36] والظاهرُ أنّ الحقّ –تنزّه في علاه– قصدَ هذا الانفتاحَ الدلاليَّ المعجبَ؛ ذلك أنّ المعوَّلَ عليه في الأمرِ الجهادُ الجهادُ، وقد أو مأتْ هاتان الكلمتان بإجمالِهما وعمومِ دِلالتيهما إلى أنّه مَطْلبٌ له خَطَرُه، وعلّةُ انتفاءِ خصوصيّةِ معنى على وجهِ التعيينِ هي العموميّةُ التي احتملتْها هذه الآيةُ، ليكونَ فرضا على كلّ مقتدِر، وحجّةً على كلِّ مقصِّر ومتخاذلٍ، والذي ينمّي ملمَحَ الإعجابِ في النفسِ هو أنّ هاتين الكلمتين تقومان مقامَ جملٍ طويلةٍ، وشرحٍ مطنبٍ، والحاصلُ أنّ الحقّ –سبحانه–جمعَ هذه المعانيَ في كلمتين اثنتين تحضيضًا وفرضًا وحجّةً -كما تقدّم آنفا–، ومُستصفَى القول فيها -كما يرى القرطبيُّ– " أنّ النّاس أمروا جملةً، أي انفروا خفّتْ عليكم الحركةُ أو ثقلتْ"،[37] "لأنّ أحوالَ الإنسانِ لا تخلو مِن أحدِ هذه الأشياءِ"،[38] ويصدّق هذا المعنى قولُه -جلّ- في آيةٍ أخرى: ﴿وقاتلوا المشركينَ كافّةً ﴾ (التوبة: 36)، ومِن هنا نعودُ ثانيةً وثالثةً إلى انفتاحِ الدلالةِ الذي يشعّ بمعانٍ متعدّدةٍ تتّفقُ ودِلالةَ السياقِ الكلّيّةَ بما فيها مِن أمرٍ أو نهيٍ أو توجيهٍ، تباركَ اللهُ أحسنُ الخالقين.

ومِن مثلِ ما تقدّم قولُه: ﴿وسيّدا وحَصورًا﴾ (أل عمران: 39)، وكما انفتحتْ دلالةُ الآيةِ الفائتةِ في قولِ الحقّ: ﴿خفافا وثقالا﴾ انفتحتْ دِلالة هذه الآيةِ الشريفةِ في قولِه: ﴿حَصورا﴾؛ ذلك أنّها تحتملُ معانيَ متباينةً، والظاهرُ أنّ الباعثَ على تعدّدِ المعاني الواقعةِ تحت ﴿حصورا﴾ في سياقِها هو أنّها تدلّ على العموميّةِ

---

36 انظر هذه المعاني: الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج2، ص191، وأبو حيان، البحر، مرجع سابق، ج5، ص46.

37 القرطبي، الجامع، مرجع سابق، ج8، ص96.

38 الطبرسي، مجمع البيان، مرجع سابق، ج7، ص27.

لعلّةٍ أرداها الحقّ –تنزّه–، فأصلُ "الحَصْر" الحبسُ والمنعُ،[39] ولما كانَ الحبسُ يقع على أشياءَ متباينةٍ في العالمِ الخارجيّ، كحبسِ الشهوةِ، أو السرِّ، أو النفسِ –لما كان ذلك كذلك– أذنَ بانفتاحِ دِلالتِها وتعدّدِ وجوهِ القولِ عليها، فقيل "الحصورُ "هو الذي لا يقربُ النّساء إمّا مِن العنّة، وإمّا من العفّةِ والاجتهادِ في إزالةِ الشهوةِ مع القدرةِ، وهذا أصحُّ الأقوالِ عند القرطبيّ؛ ذلك أنّه ثناءٌ عليه، و"الثناءُ يكونُ عن الفعلِ المكتسَبِ دونَ الجِبِلّةِ في الغالب"،[40] وقيل الحَصورُ هو الذي لا يولَد له، أو الذي لا يخرجُ مع النّدامى، أو الذي لا يُخرِج سرّا أبدًا،[41] وكلّ ذلك مُحتمِلٌ يجيء مَجيئا صالحا، ووجهُ الإعجازِ ههنا هو انفتاحُ دِلالتِها، وانتفاءُ اقتصارِها على معنى على وجهِ الإحكامِ، كلّ ذلك فيه تلميحٌ بل تصريحٌ بشرفِ هذا النبيّ الحَصورِ الذي لا يُخرج سرّاً، أو الذي لا يخرجُ مع النّدامى، أو الذي اجتهدَ في إزالةِ الشهوةِ وحصرِها تعفُّفا، وليس يخفى ثانيةً وثالثةً أنّ كلمةً واحدةً، وهي "حَصورا "في هذا السياقِ الشريفِ، حمّالةٌ لأوجهٍ متقبَّلةٍ في دلالتِها متضافرةٍ، وهي من وجهة أخرى، تغني عن جملٍ كثيرةٍ، وقولٍ بسيطٍ.

والحقّ أنّ هذا الملحَظَ له حضورٌ جليٌّ في التنزيلِ العزيز، وحسبي في مُختَتَمِ التعريجِ عليه الإشارةُ إلى قولِ ابنِ قتيبةَ في قولِه –تعالى– متلمّسًا هذا الانفتاحَ الدلاليَّ المعجِبَ، مُلمِحًا بلْ مُصرّحًا بأنّ دِلالة "ينزفون" تتّسعُ لمدْخَلاتٍ متنوّعةٍ: "وتبيّنْ قولَه في وصفِ خمرِ أهلِ الجنّةِ: ﴿لا يُصدّعونَ عنها ولا ينزفونَ﴾ (الواقعة: 19) كيفَ نفى عنها بهذين اللفظينِ جميعَ عيوبِ الخمرِ، وجمعَ بقولِه: "ولا ينزفون" عدمَ العقلِ، وذهابَ المالِ، ونفادَ الشرابِ".[42]

احتراسٌ وتقابلٌ

عَودا على بَدءٍ، وأرجو أنْ يكونَ العَودُ أحمدَ، فقدء تقدّم احتراسٌ مضمونُه أنّ الانفتاحَ الدلاليَّ ليس مُلقى على عَواهنِه يأتي في كلّ سياقٍ قرآنيّ شريفٍ، بل الأمرُ بالضدِّ؛ ذلك أنّ المتبصِّرَ قد يقف وجاهَ آياتٍ

---

39 ابن قتيبة، تفسير الغريب، مرجع سابق، ص10، وابن فارس، المقاييس، مرجع سابق، مادة "حصر"، ابن منظور، اللسان، مرجع سابق، مادة "حصر".

40 القرطبي، الجامع، مرجع سابق، ج4، ص50.

41 انظر هذه المعاني: أبو عبيدة، المجاز، مرجع سابق، ج1، ص92، وابن قتيبة، تفسير الغريب، ص105، وابن عزيز، النزهة، مرجع سابق، ص200، الطبرسي، مجمع البيان، ج2، ص222، وأبو حيان، البحر، مرجع سابق، ج2، ص467-468.

42 ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد صقر. بيروت: المكتبة العلمية، 1973م، ص7.

كريماتٍ يتجلّى فيها انغلاقُ الدلالةِ واقتصارُها على وجهةٍ معنويّةٍ واحدةٍ، ومِن ذلك، في المستوى الصوتيّ، المفاصل الصوتيّةُ، فالمحتَكَمُ الأوّلُ هو المعنى، فقد يحدثُ في كثيرٍ من المواضعِ أنْ يفضيَ وقفٌ عارضٌ إلى الولوجِ في الخطأ وقلبِ المعنى مِن بوّابةٍ عريضةٍ؛ وذلك نحو قولِه –تنزّه– ﴿إنّما يستجيبُ الذينَ يسمعونَ، والموتى يبعثُهم اللهُ، ثمّ إليه يُرجعون﴾ (الأنعام: 36): لعلّه مِن الخطأ المبدِّل للمعنى المرادِ أنْ يظهرَ الكلامُ متواشجا غيرَ متفاصلٍ؛ ذلك أنّ اطراحَ المفصِلِ يفضي إلى دلالةٍ غيرِ مرادةٍ، وهنا يأتي ملحظُ "انغلاقِ الدلالةِ" على وجهِ الإحكامِ، ولذا يتعيّنُ على القارئِ أنْ يتلبّثَ في سكتةٍ خفيفةٍ لفسخِ نسيجِ التركيبِ المؤذنِ بتعيّنِ المعنى المرادِ،[43] وهو: ﴿إنّما يستجيبُ الذين يَسمعون والموتى يبعثُهم اللهُ﴾، وبهذا المفصِلِ يُرفَعُ عن الخاطرِ الأوّلِ وهمٌ قد يجعلُه يَوْهَمُ إذْ يظنّ أنّ "الموتى" اسمٌ معطوفٌ على "الذين يستجيبون، وأنّى لهم ذلك؟

ومِن مِثل ما تقدّمَ قولُ الحقّ: ﴿فَلا يَحزُنْكَ قولُهم إنّا نعلمُ ما يُسرّونَ وما يُعلِنون﴾ (يس: 76)، ذلك أنّه ربّما قفزَ إلى الخاطرِ وهمٌ مؤدّاه أنّ ما بعدَ "قولُهم "محكيٌّ بالقولِ، وليس ذلك كذلك البتّةَ، لأنّه ليس مَقولا لهم،[44] ولذا يجبُ على القارئِ أنْ يقفَ وقفًا تامّا عندَ قولِ الحقّ –تنزّه– ﴿فَلا يحزنْكَ قولُهم إنّا نعلمُ ما يُسرّون﴾ حتّى تنغلقَ الدلالةُ، فلا يُظنّ أنّ "إنّا نعلمُ ما يسرّون وما يُعلنون" هي مِن قولِهم.

وانغلاقُ الدلالةِ واقعٌ في المستوى الصرفيّ أيضا، والمعوَّلُ عليه هو المعنى، فليس يصحُّ أنْ يكونَ تناوبُ الصيغِ سائرا على هوى النفسِ. وقدْ يتجلّى الإعجازُ المعجِبُ في انغلاقِ الدلالةِ كما تجلّى في انفتاحِها، ومِن ذلك قولُ الحقّ –تنزّه– ﴿فلعلّكَ تاركٌ بعضَ ما يُوحى إليكَ وضائقٌ بِه صدرُكَ﴾ (هود: 12): معلومٌ أنّ اسمَ الفاعلِ يقتضي الحدوثَ والزوالَ، أمّا الصفةُ المشبَّهةُ فوضعُها على الإطلاقِ الذي لا يقتضي الحدوثَ، بل الاستمرارَ، ولذلك نقول في "حَسَن" –وهي صفةٌ مشبَّهةٌ– حاسِنٌ الآن أوغدا،[45] ويُصدّق هذا قولُه –تعالى–: ﴿وضائقٌ به صدرُك﴾، ووجهُ الإعجازِ المعجِبِ في هذه البِنيةِ الصرفيّةِ أنّها جاءتْ على وزنِ اسمِ فاعلٍ: "ضائقٌ: فاعلٌ"، ولم يقل –تبارك–: ﴿ضَيّقٌ به صدرُك﴾؛ ذلك أنّ" ضَيّق "صفةٌ مشبَّهة تقتضي

---

43 انظر الزركشي، البرهان، ج1، ص353، وابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ج2، ص632.

44 ابن هشام، المغني، مرجع سابق، ج2، ص502، وقد عده النحاس والداني قطعا تاما، انظر: القطع والائتناف، تحقيق أحمد العمر، بغداد: مطبعة العاني، 1978م، ص601، والداني، المكتفى، ص302.

45 انظر: الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق إميل يعقوب، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م، ج3، ص483.

اللزومَ والثبوتَ، وحاشَ لله أنْ ينعتَ رسولَه بهذا النعتِ،[46] بل هو الرحيمُ الودودُ الذي قال الحقّ في حقِّه: ﴿ولَو كنتُ فظًّا غليظَ القلبِ لانفضُّوا مِن حولِكَ﴾ (آل عمران: 159)، حقّا أنّ انغلاقَ الدلالةِ وتوجيهِها وجهةً واحدةً ذو سُهْمةٍ في بيانِ الإعجازِ.

وممّا يلحقُ بركبِ ما تقدّمَ آنفًا قولُه: ﴿وَهو أَهْونُ عَلَيه﴾ (الروم: 27): معلومٌ أنّ الصيغةَ الصرفيّةَ "أَفْعَل" قد تكونُ على مَحْمِل التفضيلِ؛ وذلك نحو: محمّد أذكى مِن سعيدٍ، وقد تكونُ صفةً مشبّهةً تقتضي اللزومَ والثبوتَ؛ وذلك نحو: أعورَ وأعمى، ولكنْ، ليس يصحّ في الفهمِ البتّةَ أنْ تكونَ "أهْوَن" في قولِه –تعالى– "وهو أهونُ عليه "اسمَ تفضيلٍ؛ إذْ إنّه ليس ثمّة شيءٌ أهونُ على الله مِن شيء –تنزّه وتَعالى علوّا كبيرًا–، ولذلك وجبَ –وفي الوجوبِ جزمٌ– أنْ يُطَّرَحَ الظنُّ بانفتاحِ الدلالةِ، أو احتمالِها، أو عدِّ "أهونَ "اسمَ تفضيلٍ، بل يُفاء في هذا السياقِ إلى مَلْحَظِ "انغلاقِ الدلالةِ"، لتكونَ "أهونُ" في ذلكم السياقِ الشريفِ صفةً مشبَّهةً تقتضي الثبوتَ، وهي بمعنى: "هيّنٌ عليه".[47]

وقد يتجلّى ملحظُ انغلاقِ الدلالةِ في المستوى التركيبيّ، ومِن ذلك ما يَرِدُ على المتبصّرِ في "التقديمِ والتأخيرِ"، والحقّ أنّه لا يستقيمُ أنْ يُقالَ إنّ كلّ تقديمٍ وتأخيرٍ يكتنفُه انفتاحٌ دِلاليّ، فقد يكونُ الأمرُ بالضدّ؛ ذلك أنّ تقديمَ كلمةٍ، وتأخيرَ أخرى، باعثٌ مِن بواعثِ حصرِ المعنى وتعيينِه على الهيئةِ التي جاءَ عليها نظمُ الكلمِ، ولعلّ هذا الذي أنا خائضٌ فيه يقودُني إلى نظرِ الجُرجانيّ الثاقبِ القائلِ بأنّه "إذا وجبَ لمعنى أنْ يكونَ أوّلاً في النفسِ وجبَ للفظُ الدالُّ عليه أنْ يكونَ مثلَه أوّلا في النطقِ"،[48] ومِن أمثلةِ انغلاقِ الدلالةِ وتوجيهِها وجهةً واحدةً قولُه –تعالى–: ﴿أَفَأَصفاكُم ربُّكم بالبنينَ واتّخذَ مِن الملائكةِ إناثًا﴾ (الإسراء: 40)، فهذا ردٌّ على المشركين، وتكذيبٌ لهم، والملاحَظُ أنّ الفعلَ "أصفاكم" تقدّم على الفاعلِ "ربّكم"، وفي هذا نُكتةٌ بيانيّةٌ دِلالتُها فيها لمحةُ إعجازٍ مُعجِبة، ومضمونُها أنّ هذا الاستفهامَ الاستنكاريّ كامنٌ في الفعلِ مِن أصلِه، ولو قَدّم الحكيمُ الاسمَ "ربّكم "لصارَ الإنكارُ في الفاعلِ،[49] وحاش لله أنْ يكونَ ذلك، وشبيهٌ بهذا قولُنا: "أأنتَ

---

46 الأستراباذي، شرح الكافية، ج3، ص484.

47 أبو عبيدة، المجاز، ج2، ص121، والمبرد، المقتضب، مرجع سابق، ج3، ص246، وابن يعيش، شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب، د.ت، ج6، ص103.

48 الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، ط 2، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1989م، ص25.

49 المرجع سابق، ص114.

قلتَ هذا الشعرَ"، فالسائلُ المستَهْجِنُ يُنكرُ أنْ يكونَ المخاطَبُ هو القائلَ، ولكنّه لا ينكرُ الشعرَ، واللهُ – تبارك- ينكرُ فعلَ "الاصطفاء"على وجهِ التحديدِ، ولو قُدّم الاسمُ "ربُّكم" لصارَ ينكرُ الفاعلَ، وهو "ربُّكم"، ومعنى هذا أنّ ثمّة فاعلاً آخرَ أذِن بذلكم الاصطفاءِ، وهذا ممّا لا يجوزُ في مَقامِ الحقّ -تعالى علوّا كبيرًا-، ولكنّ المرادَ إنكارُ كونِ الفعلِ حاصلا مِن أصلِه.

علّةُ العلّةِ

وبعدُ، فالذي تقدّم قَبْلا حديثٌ مضمونُه "انفتاحُ الدلالة"، وقد بيّنتُ علّتَه ومواضعَه، ويبقى حقًّا عليّ، استكمالاً لمستلزماتِ البحثِ، أنْ أعرّجَ عَقِبَ هذا المتقدّمِ على علّة العلّةِ، ولعلّ أوّلَها أنّها وجهٌ مِن وجوهِ الإعجازِ الخالدِ المفضي إلى التقريرِ: "وما هو بقولِ بشرٍ"، فقدْ تبيّن أنّ كلمةً واحدةً تُغني عنْ جُملٍ تَبْسطُ في القولِ وتطوّل، وأنّ تركيبًا بنيويّا واحدًا يقعُ تحتَه معنيان أو معانٍ لمقتضَى أرادَه الحقّ، وأنّ صيغةً صرفيّةً واحدةً تحتملُ معانيَ صرفيّةً متباينةً، وأنّ المفاصلَ الصوتيّة تعملُ على انفساخِ نسيجِ التركيبِ لتعيينِ المعاني النحويّةِ، وأنّ تباينَ القولِ على مواضعِها باعثٌ مِن بواعثِ انفتاحِ الدلالةِ وتعدّدِ المعاني.

مِن وجهةٍ ثانيةٍ، إخالُ أنّه ينضافُ إلى ما تقدّم آنفا علّةٌ ثانيةٌ تأذنُ بهذا الانفتاحِ الدلاليّ؛ إذ إنّ انفتاحَ الدلالةِ قد يُفضي في بعضِ مُثُلِه إلى قيامِ أحكامٍ فقهيّةٍ تتضمّنُها آيةٌ واحدةٌ، وهذا مِن رحمةِ اللهِ العظيمِ بعبادِه، ومِن ذلك قولُه -تعالى-: ﴿أو لامستُم النّساءَ﴾ (النساء: 43)، فانفتاحُ الدلالةِ آتٍ مِن التردّد في اقتناصِ المتعيّنِ مِن "اللّمسِ"، فقالَ فريقٌ مِن الفقهاءِ إنّ لمسَها لا ينقضُ الوضوءَ، وذهبتْ ثلّةٌ أخرى مِنهم إلى أنّ لمسَ المرأةِ التي ليست بمَحْرَمٍ ينقضُ الوضوءَ؛ إذْ إنّهم فسّروا اللمسَ بمسِّ البشرةِ.[50] ومِن مثلِ ما تقدّم قولُه –تبارك-: ﴿يا أيّها الذين آمنوا إذا قُمتُم إلى الصلاةِ فاغسِلوا وجوهَكم وَأيديَكم إلى المرافِقِ وامسَحُوا بِرؤوسِكُم﴾ (المائدة: 6)، والظاهرُ مِن هذا السياقِ الشريفِ أنّ المسحَ ركنٌ مِن أركانِ الوضوءِ، ولكنّ الاختلافَ الفقهيَّ واقعٌ في مِقدارِ المسحِ المتعيّنِ، والظاهرُ أنّ هذا الاختلافَ الفقهيَّ قائمٌ في أصلِه على

---

50 انظر ما قيل في معنى اللمس: ابن فارس، المقاييس، مرجع سابق، مادة "لمس"، وابن عزيز، النزهة، مرجع سابق، ص388، والجرجاني، أبو العباس أحمد بن محمد، المنتخب من كنايات الأدباء وإرشادات البلغاء، بيروت: دار الكتب العلمية، 1984م، ص9. وقد ذهبا إلى أن اللمس في الآية الشريفة كناية عن الجماع. انظر: المقدسي، ابن قدامة، المغني، القاهرة: مطبعة الفجالة، 1968، ج1، ص142، وأبو حيان، البحر، مرجع سابق، ج3، ص296.

اختلافٍ لغويّ؛ ذلك أنّ ثمّ انفتاحًا في دِلالةِ الآيةِ الكريمةِ، فقدْ قيلَ إنّ الباءَ زائدةٌ، والمعنى المتحصّل: "فامسحوا رؤوسَكم"، ومثلُ هذا قولُه –تنزّه– ﴿لستُ عليكمْ بشهيدٍ﴾ أي: شهيدًا، وقد جنحَ آخرون إلى عدِّها أصليّةً معناها التبعيضُ، والمعنى: "بعضَ رؤوسِكم،[51] والحقّ أنّ أمثلةَ تعدّدِ الأحكامِ الفقهيّةِ الآتيةَ مِن انفتاحِ الدلالةِ كثيرةٌ، والتنزيلُ بها مُستفيضٌ، وهي –مِن وجهةٍ أخرى– تخفيفٌ مِن ربّنا ورحمةٌ.

مِن وجهةٍ ثالثةٍ، قدْ يكونُ في انفتاحِ الدلالةِ تأكيدٌ وتعميمٌ على أمرٍ بكلّيّتِه، وقد تقدّم قبْلا أمثلةٌ متنوّعةٌ مِن مستوياتٍ متباينةٍ تسندُ هذا الذي أنا خائضٌ فيه؛ وذلك نحو دِلالةِ "الحَصْرِ" أو "خِفافًا وثقالا" أو "يُضارَّ "، وليس يستقيمُ في الفهمِ أنْ يذهبَ الخاطرُ إلى أنّ هذه الأمثلةَ هكذا جاءتْ واستوى أمرُها؛ إذْ إنّها ليستْ مِن كلامِ البشرِ، بل مِن ربِّ البشرِ الذي عندَه كلُّ شيء بمقدارٍ، ولذا قد يتعيّنُ مِن هذا الانفتاحِ الدلاليِّ تأكيدٌ لما أراده الحقُّ، أو نفيٌ لأمرٍ ما، واشتمالٌ لمعانٍ متنوّعةٍ لم يخصَّ الله مِنها معنى دونَ معنى، ويبقى هذا الملحظُ المعجِبُ مُفضيًا إلى ذهابِ الخاطرِ إلى معانٍ متنوّعةٍ تتّفقُ في دِلالتِها ودلالةَ السياقِ الكلّيّةَ.

وبعدُ، فهذا يَكثُرُ إنْ تتبّعتُه، وقدْ أوردتُ أمثلةً تنبّهُ على الغرضِ الذي قصدتُه، وما هو إلاّ نَزْرٌ يسيرٌ مِن مجموعٍ متكاثرٍ يُؤذنُ بالتقريرِ: إنّ له لَحَلاوةً، وإنّ عليه لَطُلاوةً، وإنّ أعلاه لمثمِرٌ، وإنّ أسفلَه لمغدقٌ، وما هو بقولِ بشرٍ، تباركَ اللهُ أحسنُ الخالقين، اللهمّ اجعلْ عملي هذا خالصًا لوجهِك الكريمِ، حجّةً لي لا عليّ يومَ العرضِ على وجهِك الكريمِ.

---

51 انظر: ابن هشام، المغني، مرجع سابق، ج1، ص143، وقد ذكر معنى الاستعانة، ورجح معنى الإلصاق، أما العكبري فقد رجح زيادتها رافضا كونها للتبعيض، انظر: التبيان، مرجع سابق، ج1، ص422، وانظر خلاف الفقهاء: عبد الوهاب طويلة، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، القاهرة: دار السلام، 1414هـ، ص193.